



بيان
الجمهورية اللبنانية

تلقينه
رينا شربل

أمام

(اللجنة الأولى)
لجنة نزع السلاح والأمن الدولي
المناقشة العامة

نيويورك في : ٢٠٠٦/١٠/٥

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, New York 10017

شكراً سيدتي الرئيسة.

أودّ بدايةً أن أهنيئكم على انتخابكم رئيسة لهذه اللجنة وأن أؤكد على التعاون معكم لإنجاح أعمال هذه الدورة وأن أبدي سروري بشكل خاص برؤية امرأة تتولى هذا المنصب للمرة الأولى.

السيدة الرئيسة،

تكثسي المهام المنوطة بهذه اللجنة أهمية بالغة لما لترع السلاح من أثر سواء على صعيد تحقيق السلام والأمن الدوليين، أو على صعيد التنمية البشرية ومكافحة الفقر. وتزداد هذه الأهمية في المرحلة الحالية بالذات نظراً، من جهة، لتكاثر الصراعات الاقليمية ووقودها الأسلحة التقليدية بكافة أنواعها، ومن جهة أخرى، بسبب انتشار ظاهرة الارهاب الدولي وخطر حصول الارهابيين على أسلحة الدمار الشامل، من نووية وبيولوجية وكيميائية، هذا عدا عن بداية نذر سباق جديد للتسلح على أنواعه. لكن أهمية مسألة نزع السلاح لا توازيها، مع الأسف، نتائج ملموسة في المتديبات الدولية والمتعددة الطرف المنوط بها معالجتها. فإذا ألقينا نظرة على الفترة السابقة، يطالعنا فشل المؤتمر حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة في حزيران الماضي، وفشل مؤتمر المراجعة للدول المنضمة إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية العام الماضي، هذا عدا عن عدم حدوث أي تقدم في مجال نزع السلاح منذ فترة طويلة.

السيدة الرئيسة،

إن الوضع الحالي للقضايا المرتبطة بنزع السلاح يُفترض أن يشكل حافزاً لأعمال هذه اللجنة باتجاه التطوير والتفعيل والتحفيز. وكون بلدي يقع جغرافياً في منطقة تكثر فيها الصراعات الاقليمية ويشكل فيها السلاح التقليدي وغير التقليدي مشاكل عالقة ومستمرة تهدد مستقبل جميع دول المنطقة والأجيال القادمة، فإني أعيد التأكيد على مواقف لبنان بهذا الخصوص:

أولاً: من الأهمية بمكان إبقاء مسائل نزع السلاح في إطار متعدد الطرف، نظراً لما لانتشار التسليح من نتائج على كافة الدول دون استثناء.

ثانياً: إن انتشار الأسلحة النووية خطر لا يجوز تجاهله. ولبنان الذي يدعم قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لا يمكنه إلا أن يلفت إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك مثل هذه الأسلحة ولم تنضم حتى الآن إلى أي إطار متعدد الطرف لضبط نشاطاتها النووية.

ثالثاً: إن معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تعتبر وقود الصراعات الإقليمية أمر أساسي من أجل تأمين رقابة فاعلة على شرعية إنتاج هذه الأسلحة وحيازتها وتخزينها وتصديرها واستيرادها، بالإضافة إلى مراقبتها في مراحل ما بعد انتهاء الصراعات وإطلاق تدابير بناء ثقة بشأنها. في هذا السياق، إن الدعوة لتفعيل الآليات المتعددة الطرف -حول الموضوع لا تلغي أهمية معالجة جذور هذه الصراعات وعلى رأسها الاحتلال الأجنبي. وهنا لا بد أن أشير إلى أهمية مراقبة استخدام الدول لهذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة المحظورة دولياً التي عانت بلادي منها الكثير، لا سيما خلال الاعتداء الإسرائيلي الأخير عليها.

رابعاً: أما مشكلة الألغام، وهي الأسلحة التي تقتل بصمت، كما وصفها الأمين العام للأمم المتحدة، فهي مشكلة، وإن كان لها بعدها الدولي والعالمي، تبقى، بالنسبة للبنان، مشكلة يومية خلفها الاحتلال الإسرائيلي السابق والمستجد، مع رفض إسرائيل حتى اليوم تسليم خرائط هذه الألغام.

خامساً: إنطلاقاً من موقف لبنان الثابت بأهمية إعطاء الأولوية للتنمية بكافة أشكالها، وليس للتسلح، قلصت الحكومة اللبنانية نفقاتها العسكرية إلى حوالي ٨,٦ بالمئة من موازنتها، علماً بأن حوالي ٩٧,٢ بالمئة من هذه النسبة تصرف على الرواتب والتقديمات الاجتماعية للعسكريين.

السيدة الرئيسة،

أختم بالأمل أن تنتهي أعمال هذه الدورة بإعطاء دفع جديد لآليات نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وبتفعيل عمل ونتائج هذه اللجنة.

وشكراً.